الأستاذ/ جمال الدين ميمون. جامعة المسيلة
أستاذ محاضر ب كلية الحقوق والعلوم السياسية
البريد الالكتروني: mimoun_avocat@yahoo.com

الندوة الوطنية: منهجية واحترام ضوابط الأمانة العلمية في مذكرات الماستر .

عنوان المداخلة: منهجية الاعتماد على الأحكام و القرارت القضائية في مذكرات الماستر

مقدمـة:

عادة ما يستعين الطالب ودارس القانون عموما بالأحكام والقرارات القضائية وذلك لأهميتها البالغة في شرح وتوضيح النصوص القانونية ،غير أن الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية له ضوابط خاصة من حيث الموضوع ومن حيث منهجية التهميش ،وكل ذلك يستلزم إلمام الطالب بهذه المهارات البحثية.

لذلك يتم طرح الإشكال حول كيفية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية كمهارة بحثية وأثرها على النزاهة العلمية

سنقسم هذه المداخلة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: كيفية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية كمهارة بحثية.

المحور الثاني: أهمية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية وأثره على النزاهة العلمية.

المحور الثالث: نماذج من كتب ومراجع و موسوعات الأحكام والقرارات القضائية.

.....

المحور الأول: كيفية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية كمهارة بحثية.

تعتبر المحكمة العليا ومجلس الدولة أعلى هيئتين في هرم التقاضي في الجزائر، مكلفتين بتقويم أعمال المحاكم والمجلس القضائية والمحاكم الإدارية .

تلتزم المحاكم والمجالس القضائية بالنقطة القانونية التي قطعت فيها المحكمة العليا وهي ما تسمى بنقطة الإحالة طبقا لنص المادة 524 من قانون الإجراءات الجزائية[1]، والمادة 374من قانون الإجراءات المدنية والإدارية [2] .

و إذا كان دور القاضي في المجتمع محصور أساسا في تطبيق القانون على الوقائع المعروضة عليه[3] ، فإن دور الباحث ليس العمل على إيجاد حل للمشكل القانوني باعتبار أن القضاء قد بت فيه ولكنه مناسبة للتأمل ومحاولة لفهم الاتجاه الذي ذهب إليه القضاء [4].

لذلك ينبغي على الباحث أن يأخذ في الاعتبار المهارات البحثية التالية عند الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية :

1/ إن للقضاء هيبته ووقاره لذلك يجب على الطالب الابتعاد عن العبارات التي تمس بهيبة القضاء فبدل استعمال عبارة (أخطأ) نستعمل عبارة (جانب الصواب) وهي من واجبات اللباقة التي اعتمدتها القوانين على مر العصور.

2/ عادة يتم الاعتماد على القرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة باعتبارها مرجعا قضائيا لباقي المحاكم، إلا أن ذلك لا يمنع أن يتم الاعتماد على قرارات المجالس القضائية أو المحاكم أو المحاكم الإدارية وإبداء الرأي حولها لكن كل ذلك في إطار البحث العلمي الأكاديمي فقط.

وعند مقارنة عدة أحكام نحاول معرفة الاتجاه الغالب بالنسبة للاجتهاد القضائي و إذا كان القرار صادرا عن المحكمة العليا فيمكن مقارنة القرار مع غيره من القرارات الصادرة عن المحكمة العليا سواء الصادرة عن نفس الغرفة أو عن غرف أخرى

أو عن غرفتين مجتمعتين أو عن جميع الغرف مجتمعة ،وهل تم التراجع عن اجتهاد ما.

---

1 – المستشار ماموني الطاهر ،الالتزام بالنقطة القانونية التي قطعت فيها المحكمة العليا،مجلة المحكمة العليا، قسم الوثائق والدراسات القانونية والقضائية، العدد 01 لسنة 2013، ص:105

2 –نور الدين زرقون ،تساؤلات حول ممارسة المحكمة العليا لسلطتها كمحكمة موضوع ،مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح بورقلة ،العدد 07 ،جوان 2012،ص:199.

3 – د./ بوذراع بلقاسم ،منهجية و مناهج البحث العلمي و تطبيقها في القانون ،معهد العلوم القانونية قسنطينة ص:01.

4 – أ/ خالد خالص، المحامي بهيئة الرباط ،منهجية التعليق على القرارات القضائية ،النسخة الإلكترونية ص:02.

مثال [5]:

القضاء العقاري

مكانة العقد العرفي في ظل الإجتهاد القضائي القديم

حيث كان على قضاة الموضوع مناقشة المادتين 351 و361 من ال المدني وليس المادة 12 من الأمر 91/70 المتضمن مهنة التوثيق الغير للتطبيق في القضية الحالية، وأن المشرع قد قصد فعلا تخصيص مكانة العقد العرفي في العلاقات القانونية ويعد في نظر القانون مصدر إلتزامات بين الطرفين.

• قرار رقم 796 61، مؤرخ في 1990/11/19، "غير منشور"

وأنه بإحالة الطرفين أمام الموثق لإتمام البيع، فإن قضاة الموضوع طبقوا القانون تطبيقا سليما.

وأنه لا يمكن للمدعي الإحتجاج بخرق المادة 12 من الأمر 91/70 التي جاءت في صالح الخزينة العمومية والشهر العقاري فقط.

• قرار رقم 180 101، مؤرخ في 1995/05/05، "غير منشور"

مكانة العقد العرفي في ظل الإجتهاد القضائي الجديد

إن مقتضيات المادة 12 من الأمر 91/70 الصادر في 1970/12/15 تقتضي في مجال نقل الملكية العقارية الشكل الرسمي وإيداع الثمن لدى الموثق تحت طائلة البطلان. ذلك أن العقد العرفي لا ينقل الملكية وإنما يكرس التزامات شخصية لا تؤدي إلا إلى تعويضات مدنية في حالة عدم التنفيذ.

• قرار صادر عن الغرفة المدنية – القسم الأول – مؤرخ في 1982/07/0 "غير منشور"

---

5 – راجع مثلا:حمدي باشا عمر، القضاء العقاري وفق أحدث اجتهادات المحكمة العليا ومجلس الدولة،دار هومة ،طبعة 2017،ص:457.

3/أثر تغير القوانين على الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية :

ينبغي الانتباه إلى تاريخ صدور القرار لأن لذلك أهمية بالغة لمعرفة هل وقع تحول للاجتهادات السابقة أم أنه وقع تفسير جديد لقاعدة قانونية معينة أو تم اللجوء إلى قاعدة قانونية أخرى، الخ...ومن الأمثلة على ذلك بخصوص نقل الملكية ،والحق في البقاء والاعتماد على إطار قانوني جديد كالتنازل على القطع الأرضية [6].

4/ التركيز على المشكل القانوني الذي يطرحه الحكم أو القرار القضائي :

ينبغي على الطالب عند حصر إشكالية مذكرة تخرجه أن يبحث عن أحكام وقرارات قضائية تعالج نفس المشكل القانوني الذي تعالجه مذكرة الماستر لذلك ينبغي استبعاد الأحكام والقرارات القضائية التي تعالج مشاكل قانونية أخرى[7]. فالطلاق والتطليق والخلع قضايا شائعة في قانون الأسرة لكن لكل موضوع اجتهاد قضائي خاص به.

5/ إذا كان الحكم أو القرار القضائي تنبني عليه نتائج الدراسة أو جزء منها ،أو كان الحكم أو القرار القضائي صادر عن الغرف المجتمعة للمحكمة العليا بغرض توحيد الاجتهاد القضائي، أو توصل الطالب إلى أن هذا القرار أو الحكم القضائي يعبر عن تبني اتجاه فقهي جديد فما على الطالب إلا إدراج هذا القرار القضائي ضمن ملاحق الدراسة وذلك بأن يشير إليه في الهامش أسفل الصفحة.

مثال: الملحق الأول (قرار المحكمة العليا)، (غرفة شؤون الأسرة والمواريث)، قرار رقم 355180، بتاريخ 2006/03/05، (قضية بين ب س – م ع)، مجلة المحكمة العليا، العدد01 لسنة 2006 ،ص 469 وما بعدها ،يخص إلحاق النسب في حالة العلاقة غير الشرعية.

ملاحظة : اختيار الحكم أو القرار القضائي كملحق للدراسة يجب أن يكون بتنسيق تام بين الطالب والأستاذ المشرف.

6/ إذا اعتمد الطالب على مجموعة من الأحكام والقرارات القضائية بخصوص موضوع ما وجب أن يقدم مجموعة من النتائج بخصوص مدى ثبات الأحكام والقرارات القضائية وتواترها أم أنها متأرجحة وهل يوجد تناقض في الاجتهاد القضائي ومدى اعتماده على الآراء الفقهية ،وهل ابتكر حلولا جديدة...إلخ.

---

6 – نموذج لقرار يعتمد على إطار قانوني جديد صادر عن الغرفة العقارية بمجلس قضاء المسيلة.

7 – ميمون جمال الدين، منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية ،مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة قانون خاص بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2018–2019، غير منشور ،ص:02.

مثال [8]:

5- واكب تعديل المادة 324 من القانون المدني لسنة 1988، العودة لخوصصة النشاط التوثيقي، بحيث أن أحكام المادة 12 من قانون التوثيق قد إنتقلت للمادة 324 من القانون المدني و هو ما يفسر أن المشرع قد إنتبه إلى عدم وجود مادة تنص على شكلية بعض العقود في النص المعد أساسا لتنظيم نشاط معهود به إلى الخواص،

6- على الرغم من وضوح صياغة المادة 12 من الأمر المذكور، الذي إنتقل حكم المادة 324 من القانون المدني، فإن الإجتهاد القضائي تردد في تطبيق المبدأ (القرار رقم 34951 المؤرخ في 30 أكتوبر 1985).

7- أما في القرار رقم 52055 الصادر في 17 فبراير 1988 تعترض المحكمة العليا صراحة لتطبيقات المادة 418 من القانون المدني التي إشترطت لصحة عقد الشركة توثيقه، و رتبت على مخالفة ذلك البطلان، إلا أنها حدت من آثار هذا البطلان بالقول بأنه ليس من النظام العام، و لذلك نقضت القرار الذي أثار البطلان بصفة تلقائية لهذا السبب،

8- في قرار رقم 154760 الصادر يوم 17 أبريل 1996 ، أرادت المحكمة العليا أن تحوصل ما إستقر عليه إجتهادها القضائي في مادة شكلية العقود، (حيث أن إجتهاد المحكمة العليا حول العقود العرفية يقتصر على صرف الأطراف أمام الموثق لأفراغها في القالب الرسمي طبقا للقانون متى توفرت أركانها، و ذلك من باب تنفيذ الإلتزامات..).

9 - في القرار الأخير للغرف المجتمعة، ظهر للمحكمة العليا إعتبار تخلف شكلية العقد في بيع المحل التجاري مدعاة لمخالفة للنظام العام الذي ينجم عنه البطلان المطلق، الذي تستطيع المحكمة إثارته تلقائيا، كما يحق للأطراف إثارته في أية مرحلة كانت عليها الدعوى،و هي المسألة التي لم تتعرض لها الدراستان الفقهيتان لتأييدها أو إنتقادها، و إنما إكتفت بعرض الإشكالية بصفة عامة ، مع أن الأمر ما زال في حاجة إلى نقاش،

المحور الثاني: كيفية توثيق أحكام و قرارات القضاء في الهامش والاعتماد عليها.

توجد عدة حالات في الاعتماد على الأحكام القضائية وطرق تهميشها:

- **حالة تحصل الطالب على الحكم القضائي من منشورات السلطة القضائية كالمجلة القضائية ونشرة القضاة والأعداد الخاصة الصادرة عن المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو وزارة العدل.**
- **وحالة عدم تحصل الطالب على الحكم القضائي غير أن التعليق مذكور في مرجع ما .**
- **حالة تحصل الطالب على الحكم القضائي بصفته الشخصية أو بطرقه الخاصة .**

---

8 –مرشد الطلبة المترشحين لمسابقة القضاء–المعهد الوطني للقضاء طبعة2002 ص 32.

إن لكل حالة أحكام خاصة في الاعتماد على الحكم والتهميش ونصائح لمحاربة السرقة العلمية والسر المهني وهي كالتالي:

في الحالة الأولى حالة تحصل الطالب على الحكم القضائي من منشورات السلطة القضائية كالمجلة القضائية ونشرة القضاة والأعداد الخاصة الصادرة عن المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو وزارة العدل يتم التوثيق في الهامش على الشكل التالي:

ذكر الجهة القضائية ،الغرفة ، رقم الملف، تاريخ القرار ،الأطراف ،مصدر القرار (عنوان المجلة ورقم العدد ،تاريخ العدد) الصفحة: .[9]

أمثلة:

1/ (المحكمة العليا)، (الغرفة الإدارية)، قرار رقم 29170، بتاريخ 1982/07/10، (قضية بين وزير الداخلية– والي ولاية سطيف ضد فريق ج.س)، المجلة القضائية، العدد02، 1989.

2/ (مجلس الدولة)، (الغرفة الرابعة)، قرار رقم3601، بتاريخ 2002/06/10، (قضية بين بلدية قلال ضد السيدخ.س)، *مجلة مجلس الدولة*، العدد02، 2002.

في الحالة الثانية : عدم حصول الطالب على الحكم أو القرار القضائي غير أن الهامش مذكور في مرجع ما ،في هذه الحالة يتم التوثيق في الهامش على الشكل التالي :

ذكر الجهة القضائية ،الغرفة ، رقم الملف، تاريخ القرار، ثم يذكر المرجع الذي أخذ منه الحكم أو القرار .

مثال : (المحكمة العليا)، (الغرفة الإدارية)، قرار رقم 29170، بتاريخ 1982/07/10، مذكور لدى حمدي باشا عمر....(تهميش المرجع كالمعتاد).

في حالة حصول الطالب على الحكم أو القرار القضائي من مرجع ما لكن الطالب لم يهمش المرجع يعتبر هذا التصرف سطوا على مجهودات الغير، وهو من أشنع الجرائم العلمية في نظري.

في الحالة الثالثة حالة تحصل الطالب على الحكم القضائي بصفته الشخصية أو بطرقه الخاصة يتم التوثيق في الهامش على الشكل التالي (مثال) :ذكر الجهة القضائية ،الغرفة ، رقم الملف، تاريخ القرار،غير منشور.

مثال: حكم عن محكمة المسيلة –القسم الاجتماعي– بتاريخ 2017/12/14 فهرس 17/3998.

---

9 –ناصري مريم ،دليل الطالب في منهجية كتابة مذكرة الماستر ،مطبوع مقدم لطلبة السنة ثانية ماستر جميع التخصصات،السنة الجامعية 2016–2017 ،ص:05.

–راجع أيضا،رؤوف بوسعدية ،محاضرات في منهجية العلوم القانونية ،القيت على طلبة السنة الثانية حقوق بكلية الحقوق جامعة سطيف، السنة الجامعية 2015–2016 ،ص:46 السنة الجامعية 2016–2017 ،ص:05..

ملا حظات ينبغي الإشارة إليها:

- **عدم ذكر أسماء الاشخاص في حالة تحصل الطالب على الحكم القضائي بصفته الشخصية أو بطرقه الخاصة وذلك لاعتبار المنازعات القضائية وما يثيره الأطراف من مناقشات ضمن حياتهم الخاصة وليس مطروحا للعامة.**
- **إن ذكر عبارة غير منشور أو منشور في مرجع الأستاذ الفلاني تبعد الطالب عن شبهة السرقة العلمية خاصة إذا طلب الأستاذ المشرف أو لجنة المناقشة تقديم هذا الحكم أو القرار لمناقشته.**

المحور الثالث: نماذج من كتب ومراجع و موسوعات الأحكام والقرارات القضائية.

إن اعتماد الطالب على الأحكام والقرارات القضائية يتطلب البحث عن عدة مراجع والتنقيب داخلها، وبالنظر للمراجع المتوفرة على مستوى الفهرس الإلكتروني لمكتبة الحقوق – جامعة المسيلة– في آخر جرد لها بتاريخ 29 أكتوبر 2018 تم حصر المراجع التالية:

الاجتهاد القضائي لغرفة الأحوال الشخصية	المحكمة العليا
اجتهادات اللجان والمحاكم في قضايا الوسط التجاري لمدينة بيروت	موفق ميرزي
الاجتهاد القضائي للغرف التجارية والبحرية	المحكمة العليا
اجتهادات قضايا الإفلاس 2003-2008	هاني الحبال
الاجتهاد القضائي وفقا لأحكام القانون المدني	عمر بن سعيد
التعويض عن المسؤولية التقصيرية والمسؤولية العقدية في ضوء القضاء والفقه	شريف الطباخ
البيوع التجارية في ضوء الفقه والقضاء	منير قزمان
المستحدث في القضاء التجاري	معوض عبد التواب
القضاء التجاري	حمدي باشا عمر
القضاء العقاري	حمدي باشا عمر
المنازعات الضريبية في التشريع والقضاء الجزائي الجزائري	فارس السبتي
منازعات عقود التجارة الالكترونية بين القضاء والتحكيم	صفاء فتوح جمعه فتوح
الوسيط في القانون التجاري في ضوء الفقه والقضاء	عبد الحميد المنشاوى
البيع في ضوء الاجتهاد	فؤاد ظاهر
مدونة الاسرة علي ضوء الممارسة القضائية	عائشة الحجامي
قانون الأسرة علي ضوء الفقه و القضاء	الغوثي بن ملحة
قانون الأسرة مدعم باجتهادات قضاء المحكمة العليا	العيش فضيل

الزواج العرفي ومنازعات البنوة في الشريعة والقانون والقضاء	كمال صالح البنا
القسمة : بين الشريعة الإسلامية والقانون المدني الجزائري على ضوء اجتهاد المحكمة العليا ومجلس الدولة	احمد خالدي
الكفالة في ضوء الفقه و الاجتهاد	محمد محمود معطي
عقد الوكالة في التشريع والفقه والاجتهاد	شربل طانيوس صابر
تسبيب الأحكام القضائية مدعما باجتهاد القضاء المقارن (الجزائر –مصر– الكويت – الأردن)	طاهري حسين
منازعات التحصيل الضريبي في ضوء اجتهادات مجلس الدولة	فضيل كوسة
التقادم وآثاره في القانون المدني الجزائري على ضوء اجتهاد المحكمة العليا ومجلس الدولة	احمد خالدي
المنازعات الجمركية في ضوء الفقه واجتهاد القضاء والجديد في قانون الجمارك	احسن بوسقيعة
الدعوى الضريبية واثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة	كوسة فضيل
الاجتهاد القضائي وفقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية	عمر بن سعيد
الوكالة اجتهادات في قضايا الوكالة	بدوي حنا
مجموعة قضايا التنفيذ اجتهادات ونصوص : اختصاص –احالة–استئناف –اعتراض على التنفيذ– حجز احتياطي	بدوي حنا
مجموعة قضايا التنفيذ اجتهادات ونصوص :حجز احتياطي–تمييز –وقف التنفيذ	بدوي حنا
مجموعة قضايا التنفيذ اجتهادات ونصوص إسقاط المعاملة التنفيذية –إنذار تنفيذي	بدوي حنا
مجموعة قضايا التنفيذ اجتهادات ونصوص :شيك –صيغة تنفيذية مزايدة –مشكلة تنفيذية –وقف تنفيذ –كفالة	بدوي حنا
مجموعة قضايا التنفيذ اجتهادات ونصوص إجراءات التنفيذ دفتر الشروط –سندات – سند تنفيذية–صيغة تنفيذية	بدوي حنا
مجموعة قضايا التنفيذ اجتهادات ونصوص عقد فتح اعتماد وكشف الحساب–مستعجل –مزاد علني –مؤسسة تجارية –مهلة –نفقة –وقف تنفيذ –وصية	بدوي حنا
مجموعة قضايا التنفيذ اجتهادات ونصوص –اتفاقية أتعاب–إجارة –اختصاص مكاني استئناف–بيع–تامين على الحياة–تامين عقاري –حكم–سندات تمثيل–صلاحية–صيغة تنفي	بدوي حنا بدوي حنا
مجموعة قضايا التنفيذ اجتهادات ونصوص :حجز احتياطي–حجز تنفيذي –حجز لدى ثالث ,,,,,,,,,	بدوى حنا
مجموعة قضايا التنفيذ اجتهادات ونصوص إحالة –استئناف إيقاء حارس قضائي –سند	بدوى حنا

لأمر –عقد فتح حساب جاري مدين وكتاب إقفال وعقد تامين عقاري	
مجموعة قضايا التنفيذ اجتهادات ونصوص :مزايدة –مشكلة تنفيذية –مشروع توزيع–ممثل تجاري –نائب عام استئنافي–مهلة نفقة–وصية –وقف تنفيذ–غرامة إكراهية –منقولات تجارية محجوزة	بدوى حنا
قضاء الأمور المستعجلة اجتهادات ونصوص ج1	بدوى حنا
قضاء الأمور المستعجلة اجتهادات ونصوص ج2	بدوى حنا

إن نظرة متفحصة لما تحتويه مكتبة الكلية في آخر جرد لها يستدعي طرح انشغال يتمثل في غياب عدة مراجع خاصة بالاجتهاد القضائي وموسوعات الأحكام والقرارات القضائية وهي متوفرة في السوق يستدعي اقتناؤها لمصلحة الطلبة والأساتذة والبحث العلمي وأهمها التالي:

قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية، بمساهمة الأستاذ أحسن بوسقيعة	منشورات بارتي BERTI
قانون الإجراءات الجزائية في ضوء الممارسة القضائية،بمساهمة الأستاذ أحسن بوسقيعة	منشورات بارتي BERTI
القانون المدني في ضوء الممارسة القضائية.	منشورات بارتي BERTI
الاجتهاد الجزائري في القضاء الجنائي – أربعة أجزاء – الأستاذ جمال سايس.	منشورات كليك
الاجتهاد القضائي لمحكمة التنازع ،الأستاذ جمال سايس.	منشورات كليك
المنتقى في قضاء محكمة التنازع ومجلس الدولة الأستاذ بن الشيخ الحسين آث ملويا	دار هومة
القضاء العقاري في ضوء أحدث القرارات الصادرة عن مجلس الدولة و المحكمة العليا ومحكمة التنازع ، الأستاذ حمدي باشا عمر	دار هومة
مجلة مجلس الدولة ،مجلس الدولة.	منشورات الساحل
مجلة المحكمة العليا، المحكمة العليا.	قسم الوثائق والدراسات القانونية والقضائية
نشرة القضاة، وزارة العدل.	الديوان الوطني للأشغال التربوية

كما أنه ينبغي على كلية الحقوق الاشتراك في المجلات الوطنية التالية بحكم تخصصها وهي:

مجلة المحكمة العليا	قسم الوثائق والدراسات القانونية والقضائية
مجلة مجلس الدولة	منشورات الساحل

إن عصر التقنية الذي نعيشه اليوم أظهر طرقا جديدة في حفظ المراجع والمعلومات وهي الأقراص المضغوطة (CD-ROM) التي لا ينبغي تجاهلها على الإطلاق.

الخاتمـة:

إن الأحكام والقرارات القضائية هي التطبيق العملي للنصوص القانونية على الوقائع ،يتم من خلالها فهم النصوص القانونية ومجالها وأبعادها واستثناءاتها في بعض الأحيان.

ومهما يكن من أمر فإن تهميش الأحكام والقرارات القضائية يعبر بصدق عن مجهودات الطالب وأمانته ونزاهته العلمية. من خلال هذه المداخلة نرجو الاهتمام بهذا النوع من الدراسات وهو: الاجتهاد القضائي المقارن الذي يمكن أن يشمل جميع فروع القانون – مع الإشارة إلى وجود مخبر على مستوى كلية الحقوق جامعة بسكرة موسوم بأثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع – غير أن الدفع بهذا النوع الجديد من الدراسة إلى الأمام يتطلب توفير مراجع خاصة بالاجتهاد القضائي المقارن كموسوعات الأحكام والقرارات القضائية التي تصد عن الجهات الرسمية.

قائمة المراجع

– المستشار ماموني الطاهر ،الالتزام بالنقطة القانونية التي قطعت فيها المحكمة العليا،مجلة المحكمة العليا، قسم الوثائق والدراسات القانونية والقضائية، العدد 01 لسنة 2013.

2 –نور الدين زرقون ،تساؤلات حول ممارسة المحكمة العليا لسلطتها كمحكمة موضوع ،مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح بورقلة ،العدد 07 ،جوان 2012.

3– د./ بوذراع بلقاسم ،منهجية و مناهج البحث العلمي و تطبيقها في القانون ،معهد العلوم القانونية قسنطينة.

4 – أ/ خالد خالص، المحامي بهيئة الرباط ،منهجية التعليق على القرارات القضائية ،النسخة الإلكترونية.

5– حمدي باشا عمر، القضاء العقاري وفق أحدث اجتهادات المحكمة العليا ومجلس الدولة،دار هومة ،طبعة 2017.

6– نموذج لقرار يعتمد على إطار قانوني جديد صادر عن الغرفة العقارية بمجلس قضاء المسيلة.

7– ميمون جمال الدين، منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية ،مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة قانون خاص بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2018–2019، غير منشور.

8– مرشد الطلبة المترشحين لمسابقة القضاء–المعهد الوطني للقضاء طبعة2002.

9– ناصري مريم ،دليل الطالب في منهجية كتابة مذكرة الماستر ،مطبوع مقدم لطلبة السنة ثانية ماستر جميع التخصصات،السنة الجامعية 2016–2017.

10– رؤوف بوسعدية ،محاضرات في منهجية العلوم القانونية ،القيت على طلبة السنة الثانية حقوق بكلية الحقوق جامعة سطيف، السنة الجامعية 2015–2016 ،ص:46 السنة الجامعية 2016–2017.